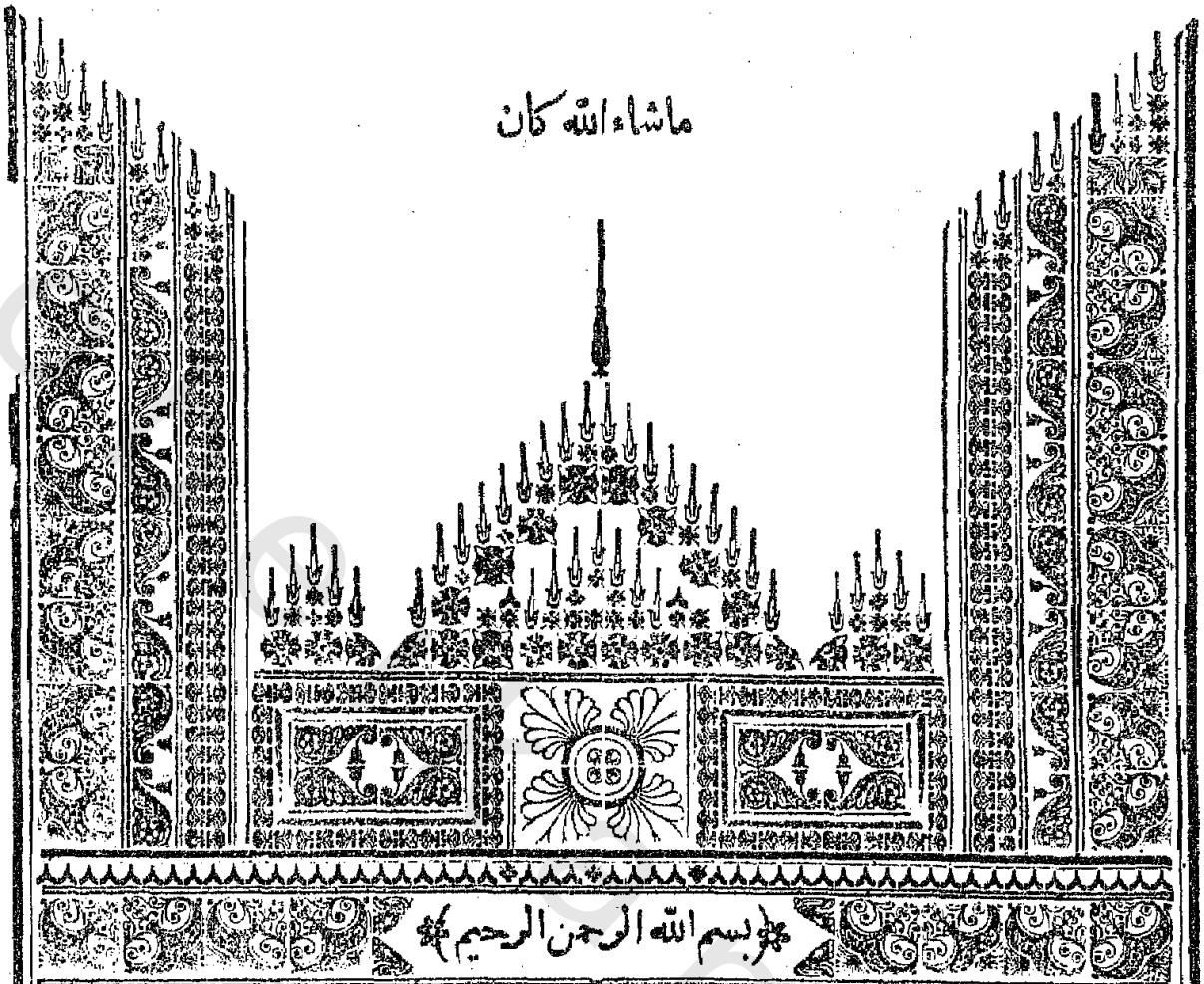

بسم الله الرحمن الرحيم

أحمد الله على نعمه وأشكره على مزيد فضله وكرمه وأصلي وأسلم على المعرب عن فصيح كلمه نبيه محمد وآله وصحبه كنوز علومه ومعادن حكمه ﴿وبعد﴾ فهذا تعليق لطيف وضعته على المقدمة الموضوعة في علم العربية تأليف سيدنا وصاحبنا العالم الورع الزاهد شمس الدين محمد ابن الشيخ محمد الرعيني الشهير بالحطاب المكي المالكي تغمده الله برحمته قصدت فيه تقرير معانيها وتحرير مبانيها مع فوائد جمه وزوائد مهمة ﴿وسميته﴾ الفواكه الجنية على مقدمة الجرومية والله أسأل ان ينفع به انه قريب مجيب وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه أنيب قال مؤلفها (الحمد لله) افتتحها بالحمد اقتداء بالكتاب العزيز وعملا بموجب حديث الابتداء والحمد لغة هو الثناء باللسان على الجميل الاختياري سواء كان في مقابلة نعمة أم لا وجملة الحمد لله خبرية لفظا انشائية معنى اذ المراد بها ايجاد الحمد لله لا الاعلام بمضمونها من أنه مالك أو مستحق لجميع الحمد من الخلق وكذا قوله فيما بعد والصلاة والسلام وآثر الجملة الاسمية على الفعلية لدلالتها على الدوام والثبات (رب العالمين) أي مالك جميع الخلق من الانس والجن والملائكة والدواب وغيرهم اذ كل منها يطلق عليه عالم وغلب في جمعه بالياء والنون أولوا العلم على غيرهم وقيل انه اسم جمع محمول على الجمع لا جمع لعالم لانه لو كان جمعا له لزم أن يكون المفرد أوسع دلالة من

الجمع

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

الجمع لان العالم اسم لما سوى الله تعالى والعالمين خاص بالعقلاء وعطف على الجملة
قوله (والصلاة) وهي من الصلاة المأمور بها وهي الدعاء بالصلاة أي الرحمة المقرونة
بالتعظيم ويختص لفظها بالانبياء والملائكة فلا يقال لغيرهم الا تبعا (والسلام) أي
التحية وجمع بينهما امتثالا لقوله تعالى صلوا عليه وسلموا تسليما وحذر من كراهية
افراد أحدهما عن الآخر (على سيدنا) من ساد قومه يسودهم فهو سيد وأصله
سيود قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء واطلاقه على غير الله تعالى جائز من غير كراهة
سواء كان مقرونا بأل أم لا وعلى سيدنا متعلق بالسلام وهو مطلوب للاول معنى ولا
يجوز تعلقه به (محمد) عطف بيان أو بدل لا نعت لان العلم لا ينعت به وهو علم منقول
من اسم مفعول المضعف للمبالغة سمي به نبينا صلى الله عليه وسلم لكثرة خصاله الحميدة
(وعلى آله) هم أقاربه المؤمنون من بني هاشم والمطلب وقد يراد بهم في مقام الصلاة
كل مؤمن لخبر ضعيف فيه والآل اسم جمع لا واحد له من لفظه وأصله عند سيبويه
أهل لتصغيره على أهيل قلبت الهاء همزة ثم الهمزة ألفا والقلب الاول شاذ سهله
الثاني وعند الكسائي أول بوا ومفتوحة من آل اليه يؤل لتصغيره على أويل قلبت
الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها قيل وهو الظاهر ولا يستعمل الا في الاشراف بخلاف
أهل وانما قيل آل فرعون لتصوره بصورة الاشراف واضافته الى الضمير جائزة على
الاصح كما استعمله المصنف (وصحبه) اسم جمع لصاحب عند سيبويه وجمع له عند
الاخفش والصحابي من اجتمع مؤمنا بالنبي صلى الله عليه وسلم ولو لحظة ومات مؤمنا
وان لم يره ولم يروعنه وعطف الصحب على الآل لتشمل الصلاة باقيهم (أجمعين)
توكيد معنوي مفيد للاحاطة والشمول (وبعد) هو من الظروف المبنية على الضم
لقطعه عن الاضافة أي وبعد ما ذكر من الحمد والصلاة والسلام (فهذه) اشارة الى
محسوس ان تأخرت الخطبة عن فراغ المقدمة أو الى معقول ان تقدمت عليه والاتيان
بالفاء على تقدير أما اذا الاصل أما بعد ولكون أصلها ذلك لزمتها الفاء في حيزها غالبا
لتضمنها معنى الشرط (مقدمة) بكسر الدال اسم فاعل من قدم اللازم بمعنى تقدم
وبفتحها على قلة في لغة من قدم المتعدي ويحتمل أن تكون هنا بكسر الدال من قدم
المتعدي لان معرفتها تجعل الشارع في علم النحو على بصيرة فهي تقدمه على أقرانه
(في علم العربية) أي علم النحو وهو لغة القصد واصطلاحا علم باصول يعرف بها أحوال
أواخر الكلم اعرابا وبناء وموضوعه الكلمات العربية لانه يبحث فيه عن عوارضها
اللاحقة لها من حيث الاعراب والبناء وغايته الاستعانة على فهم كلام الله تعالى
ورسوله وفائدته معرفة صواب الكلام من خطئه وسبب تسمية هذا العلم بذلك
ما روي ان عليا رضي الله عنه لما أشار على أبي الاسود الدؤلي ان يضع علم الاسم
والفعل والحرف وشيأ من الاعراب ثم قال له انح هذا النحو يا أبا الاسود فسمي بذلك تبركا

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين (وبعد) فهذه مقدمة في علم العربية

وتمما بلفظ الواضع له (متممة) أي هذه المقدمة (لمسائل الجرومية) نسبة لابن آجروم (تكون واسطة بينها وبين غيرها من) الكتب (المطولات) لاشتمالها على مالم يشتمل عليه أصلها من الفوائد (نفع الله بها) أي بهذه المقدمة الطالب لها فانه لا يخيب من اعتمد عليه ولجأ في مهماته اليه (كما نفع بأصلها في الحياة) بأن يلهمه الاعتناء بها تفهما وحفظا (وبعد الممات) بالفوز الى دار السلام (انه قريب) ممن سأله ودعاه بعلمه (مجيب الدعوات) أي دعوات الداعي بانالته ماسأله واعلم انه لما كان الغرض من علم النحو معرفة الاعراب الذي به تعرف صواب الكلام من خطئه والاعراب لا يوجد الا فيما يقع في التركيب الاسنادي الذي لا يوجد الا في الكلام بدأ المؤلف رحمه الله بتعريف الكلام وان كان الاولى البداءة بالكلمة لانها جزؤه والشيء انما يعرف بعد معرفة أجزائه فقال (الكلام هو) لغة عبارة عن القول وما كان مكتفيا بنفسه واصطلاحا ما جمع قيودا أربعة وهي المشار اليها بقوله (اللفظ) أي الصوت المتضمن بعض الحروف الهجائية محققا أو تقديرا دال على معنى أم لا وهو في الاصل مصدر بمعنى الرمي ثم خص بالرمي من الفم ثم أطلق عليه من باب اطلاق المصدر على اسم المفعول (المركب) من كلمتين فاكثر تركيبا اسناديا أفاد أم لا (المفيد) بأن أفهم معنى يحسن السكوت عليه بحيث لا يبقى للمخاطب انتظار يعتد به كما يكون مع المسند بدون المسند اليه وبالعكس وهو بهذا المعنى يستلزم المركب لكن لما كانت دلالة الالتزام مهجورة في التعريف صرح المؤلف بما علم التزاما اذ المقصود من الحد بيان الماهية وهي لا تعرف الا بذكر جميع أجزائها تصريحا (بالوضع) أي بالقصد وهو ان يقصد المتكلم بما تلفظ به افادة السامع فهذه قيود أربعة متى وجدت وجد الكلام النحوي وحيث انتفت أو انتفى واحد منها انتفى الكلام النحوي اذا علمت ذلك فالقيد الاول وهو اللفظ بمنزلة الجنس واحترز به عن الخط ونحوه مما هو ليس بلفظ وهو مفيد وباقي القيود بمنزلة الفصل فالمركب يخرج المفرد والمفيد يخرج ما لا فائدة فيه كان قام زيد والوضع أي القصد يخرج غير المقصود كالصادر من النائم والجملة المقصودة لغيرها كصلة الموصول واعلم ان صور تأليف الكلام ستة اسمان فعل واسم فعل واسمان فعل وثلاثة أسماء فعل وأربعة أسماء جملة القسم وجوابه أو الشرط وجوابه (وأقل ما يتألف) الكلام (من اسمين) حقيقة كذا زيد أو حكما (نحو زيد قائم) فان الوصف مع مرفوعه المستتر في حكم الاسم المفرد ولهذا لا يبرز في التثنية والجمع (ومن فعل واسم نحو قام زيد) وانما لم يتألف من فعلين أو حرفين أو حرف واسم أو حرف وفعل لان الكلام لا بد فيه من التركيب والتركيب العقلي من الاسم والفعل والحرف لا يزيد على ستة أنواع لكن لم يجئ منها الا ما ذكره المؤلف لان الكلام لا يتحقق بدون اسناد والاسناد يقتضي مسندا ومسندا اليه لكونه

متممة لمسائل الجرومية تكون واسطة بينها وبين غيرها من الكتب المطولات نفع الله بها كما نفع بأصلها في الحياة وبعد الممات انه قريب مجيب الدعوات * الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع وأقل ما يتألف من اسمين نحو زيد قائم أو من فعل واسم نحو قام زيد

نسبة بينهما وهما لا يكونان الا اسمين او اسما وفعلا وأما المنادى مع حرف النداء كما زيد فقيامه مقام الفعل لغرض الانشاء اذ تقديره أنادي زيدا (والكلمة) بفتح الكاف وكسر اللام افصح من فتحهما وكسرهما مع اسكان اللام فيهما (قول) أي لفظ موضوع لمعنى والمراد به هنا اسم المفعول أي مقول حقيقة كزيد او حكما كالضمير المستتر فانه من حيث وقوعه محكوما عليه ومؤكدا ومعطوفا عليه في حكم الملفوظات الحقيقية كاسكن أنت وزوجك (مفرد) وهو ما لا يدل جزؤه على جزء معناه كرجل فان كلا من أجزائه التي هي ذوات حروفه الثلاثة اذا أفرد لا يدل على شيء مما دلت عليه الجملة بخلاف غلام زيد فانه مركب لان كلا من جزأيه دال على جزء المعنى الذي دلت عليه جملة غلام زيد ولما كانت الكلمة جنسا تحتها حقائق مختلفة هي أنواعها اشار الى بيان ذلك بقوله (وهي اسم وفعل وحرف) أي الكلمة منقسمة الى هذه الثلاثة انقسام الكلي الى جزئياته فيصح اطلاق المقسوم على كل من أقسامه وبهذا اندفع ما قيل من ان العطف بواو الجمع يقتضي ان تكون الكلمة مجموع الثلاثة ووجه انحصارها في الثلاثة عقلا على ما قيل أن الكلمة موضوعة لمعنى كما مر فتكون دالة لا محالة لكون الوضع من أسباب الدلالة وحينئذ فاما ان تدل على معنى غير مستقل بالمفهومية أولا الاول الحرف والثاني اما ان يدل على اقتران معناها بأحد الازمنة الثلاثة أولا الاول الفعل والثاني الاسم وقيد الحرف بقوله (جاء لمعنى) لاخراج حرف التهجي فلا يكون كلمة لعدم دلالته على معنى وهذا القيد معلوم مما قبله فلا يحتاج اليه وقد عدل المؤلف عن عبارة الاصل بجعل هذه الثلاثة اقساما للكلمة لا للكلام اذ لا يصح جعلها أقساما له لامن تقسيم الكلي الى جزئياته وهو ظاهر ولا من تقسيم الكل الى أجزائه لتوقف صدق اسم المقسوم فيه على جميع أجزائه والكلام بخلاف ذلك لان ماهيته توجد من الاسماء فقط ومنها ومن الافعال وقدم الاسم في الذكر لسموه على قسيميه لاستغنائه عنهما واحتياجهما اليه ولاصالته في الاعراب واتباعه بالفعل لكونه يقع جزء الكلام ولحاوله محل الاسم ودخول الاعراب في بعض أنواعه واذا عرفت أن الكلمة تنقسم الى اسم وفعل وحرف واردت تمييز بعضها عن بعض لتظهر فائدة القسمة (فالاسم) وهو كلمة دلت بنفسها على معنى غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة وضعا (يعرف) أي يميز عن قسيميه بخمس علامات مذكورة هنا (بالاسناد اليه) أي كون الاسم مسندا اليه سواء كان المسند فعلا كقام زيد أم اسما كأنا مؤمن أم جملة نحو أناقت وهذه العلامة أنفع علامات الاسم وبها استدل على اسمية التاء من قولك ضربت بتثليثها وعلى اسمية ما في قوله تعالى ما عندكم ينفد وما عند الله باق وانما اختص الاسناد اليه بالاسم لان الفعل وضع لان يكون مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه لزم خلاف وضعه وأما تسمع بالمعيدي خير من أن تراه فعلى

والكلمة قول مفرد وهي اسم وفعل وحرف جاء لمعنى فالاسم يعرف بالاسناد اليه

حذف أن أو على تنزيل الفعل منزلة المصدر (و) يعرف أيضا (بالخفض) المعبر عنه أيضا بالجر وهو ما يحدثه العامل من كسرة أو فتحة أو ياء سواء كان العامل حرفا أم اسما واختص بالاسم لانهم قصدوا ان يوفوه لاصالته فى الاعراب حركاته الثلاثة وينقصوا من المضارع الذى هو فرعه واحدا منها فنقصوه ما لا يكون معمول الفعل وهو الجر وأعطوه ما يكون معموله وهو الرفع والنصب (و) يعرف أيضا (بالتنوين) وهو نون ساكنة تثبت لفظا لا خطا وهو بجميع أقسامه مختص بالاسم فتنوين التمكين وضع للدلالة على مكانة الاسم فى الاسمية والاعراب كزيد أى على رسوخ قدمه فيهما أى لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف وتنوين التنكير لانه يلحق بعض المبنيات للفرق بين معرفتها ونكرتها كصه ومه والفعل لا يكون الا نكرة فلم يحتج الى الفارق وتنوين المقابلة لانه الداخل على جمع المؤنث السالم كمسلمات فى مقابلة نون جمع المذكر السالم وذا لا يتحقق فى غير الاسم وتنوين العوض لانه فى الغالب يكون عوضا عن المضاف اليه كيومئذ أى يوم اذ كان كذا والمضاف اليه لا يكون الا اسما (و) يعرف أيضا (بدخول الالف واللام) عليه فى أوله ويعبر عنها بأل وهو أولى سواء كانت معرفة كالداخلة على نكرة كالرجل أم زائدة كما فى قوله

* رأيت الوليد بن اليزيد مباركا *

أم موصولة كالضارب والمضروب ولا تدخل على الفعل الا فى ضرورة خلافا لابن مالك واختصت به لان المعرفة وضعت لتعيين الذات والموضوع للذات هو الاسم وأما الموصولة والزائدة فلموافقتها للمعرفة صورة أعطيتا حكمها (و) يعرف أيضا بدخول حرف من (حروف الخفض) عليه من أوله سواء كان اسما صريحا كمررت بزيد أم مؤولا به كعجبت من ان قمت فان قمت وان كان فى الظاهر ليس باسم فهو فى التقدير اسم لانه فى معنى قيامك وأما قولهم ما هى بنعم الولد وعلى بئس العير فمؤول على حذف الموصوف وصفته واقامة معمول الصفة مقامه وانما اختصت حروف الخفض بالاسم لانها وضعت لتجر معانى الافعال التى لا تتعدى بنفسها الى الاسماء فلا جرم امتنع دخولها الا على الاسم بعد مجىء فعل لفظا أو تقديرا وسيأتى الكلام على حروف الخفض ولما فرغ مما يميز الاسم عن غيره اخذ يتكلم على ما يميز الفعل اجمالا فقال (والفعل) وهو كلمة دلت بنفسها على معنى مقترن بأحد الازمنة الثلاثة وضعا (يعرف) أى يميز عن قسيميه بثلاث علامات (بقد) الحرفية وهى علامة مشتركة تارة تدخل على الماضى لافادة تقريبه من الحال نحو قد قامت الصلاة أو تحققه نحو ونعلم ان قد صدقتنا وتارة على المضارع لافادة التحقيق نحو قد يعلم الله أو التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق ولا يخفى ان هذه المعانى لا يتصور وجودها فى غير الافعال ولا تدخل قد على فعل الامر أصلا (والسين وسوف) ويختصان بالمضارع ويخلصانه للاستقبال نحو سيقوم أو سوف يقوم وانما اختصا به لانهما وضعا لتأخير معنى الفعل

وبالخفض وبالتنوين وبدخول الالف واللام وحروف الخفض والفعل يعرف بقد والسين وسوف

من

من الحال الى الاستقبال وفى سوف زيادة تأخير وتنفيس لان كثرة الحروف تدل على زيادة المعنى وهذان اللفظان اسمان للحرفين الداخلين على المضارع الا ان سوف تحكى على الفتح اسما وأما السين فحرف غير محكى ولما انعقد الشبه الصورى بين سوف وسوف دون السين وسه أدخل اللام على السين دون سوف بل حكى على صورته تحقيقا للشبه (وتاء التأنيث الساكنة) كقامت وشربت وهذه خاصة بالماضى اشعارا بتأنيث الفاعل (وهو) أى الفعل من حيث هو (ثلاثة أنواع) عند البصريين ونوعان عند الكوفيين باسقاط الامر بناء على انه مقتطع من المضارع وانما كانت الافعال ثلاثة لان الازمنة التى هى جزء من مدلول كل منها ثلاثة (ماض) أصله ماضى استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم الياء لالتقاء الساكنين وهو ما دل على معنى وجد فى الزمان الماضى دلالة وضعية وقدمه لمجيئه على الاصل اذ هو متفق على بنائه وحيث قدمه كان الاولى له ان يتبعه بالامر لما قلنا (ويعرف) أى يميز عن المضارع والامر (بتاء التأنيث الساكنة) وضعا الدالة على تأنيث ما أسند اليه الفعل وتحققه متصرفا كان (نحو قامت) هند (وقعدت) أو جامدا كما سيأتى ولا يقدح فى ذلك عدم لحاقها بعض الافعال الماضية كأفعال الاستثناء لانهم التزموا تذكير فاعلها وخرج بالساكنة المتحركة فانها خاصة بالاسماء وربما دخلت على بعض الحروف واختصت الساكنة بالفعل لثقله والمتحركة بغيره طلبا للتعادل ولو قال نحو قام وقعد لكان أولى لانه الذى يقبل التاء فيزيها (و) الفعل الماضى (منه نعم وبئس) على الاصح لقبولهما التاء المذكورة ففى الحديث من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت ومن اغتسل فالغسل أفضل وفيه أيضا وأعوذ بك من الخيانة فانها بئست البطانة وقيل انهما اسمان لدخول حرف الجر عليهما فى قولهم ما هى بنعم الولد ونعم السير على بئس العير والجواب يعلم مما مر (و) كذا منه (ليس وعسى على الاصح) لقبولهما التاء أيضا نحو عست هند أن تفلح وليست مفلحة ولاتصالهما بضمائر الرفع نحو ليسوا سواء ليست عليهم بوكيل فعل عسيتم ان توليتم وقيل انهما حرفان لعدم دلالتهما على الحدث والزمان ولتوقف افادة معناهما على غيرهما كسائر الحروف وأجيب بان عدم الدلالة عارض وبان توقف الافادة على ذكر الغير انما هو لشبههما بالحرف فى عدم التصرف فاعطيا حكمه فى التوقف المذكور ولا يقدح فى فعلية الثلاثة الاول خروجها فى الظاهر عن أوزان الفعل لان أصلها فعل بفتح الفاء وكسر العين لا فعل بفتحها أيضا ولا فعل بضمها (ومضارع) وهو ما دل على معنى مقترن باحد زمنى الحال والاستقبال ويتخلص لاحدهما بقرينة وسمى مضارعا لمشابهته الاسم فى اعتوار المعانى عليه وقيل لمشابهته له فى الابهام والتخصيص وقبول لام الابتداء والجريان على حركات اسم الفاعل وسكناته (ويعرف) أى يميز عن الماضى والامر (بدخول لم عليه) بان يقع بعدها من

وتاء التأنيث الساكنة وهو ثلاثة أنواع ماض ويعرف بتاء التأنيث الساكنة نحو قامت وقعدت ومنه نعم وبئس وليس وعسى على الاصح ومضارع ويعرف بدخول لم عليه

غير فعل (نحو لم يقم) وقدم انه يميز أيضا بدخول حرف التنفيس عليه وانما اقتصر المؤلف على لم لان لها امتزاجا بالفعل بتغيير معناه الى المضي حتى صارت كجزئه قاله الرضي ولو قال نحو يقوم لكان أولى لانه يقبل لم (ولا بد في أوله من احدى الزوائد الاربع) المسماة بأحرف المضارعة (وهي الهمزة والنون والياء) المثناة من تحت (والتاء) المثناة من فوق (يجمعها) أي يجمع تلك الزوائد الاربع (قولك نأيت) أو أنيت أو أتين أو نأتي وانما زادوها فرقا بينه وبين الماضي وخصوا الزيادة به لانه مؤخر بالزمان عن الماضي والاصل عدم الزيادة فأخلفت التقدم وانما لم يجعل المؤلف هذه الاحرف علامة للمضارع أيضا لوجودها في أول الماضي كأكرم وتعلم ونرجس ويرنأ وانما ذكرها توطئة وتمهيدا لقوله (ويضم أوله) أي الحرف المفتتح به المضارع (ان كان ماضيه على أربعة أحرف) سواء كان كل حروفه أصولا (كدحرج) فانه ماض أصلي الحروف فتقول في مضارعه (يدحرج) بضم أوله أو بعضها زائدا (و) ذلك نحو (أكرم) فان الهمزة فيه زائدة فتقول في مضارعه (يكرم) بضم أوله (و) كذا تقول في مضارع (فرح) بتشديد الراء (يفرح) بضم أوله لزيادة تكرير العين أي الراء في ماضيه (و) في مضارع (قاتل يقاتل) بضم أوله لزيادة الالف في ماضيه (ويفتح) أوله (فيما سوى ذلك) أي فيما سوى المضارع الذي ماضيه رباعي بان كان ماضيه ثلاثيا (نحو نصر) فتقول في مضارعه (ينصر) بفتح أوله أو خماسيا (و) ذلك نحو (انطلق) فتقول في مضارعه (ينطلق) بفتح أوله أيضا أو سداسيا (و) ذلك نحو (استخرج) فتقول في مضارعه (يستخرج) بفتح أوله أيضا والاولى أن تجعل هذه الاحرف علامة ثانية للمضارع ولا نسلم وجودها في أول الفعل الماضي لان المعنى بها الهمزة التي للمتكلم وحده والنون التي له مع غيره والياء التي للغائب المذكر مطلقا أو الجمع المؤنث الغائب والتاء التي للمخاطب مطلقا أو للغائبة أو للغائبين (و) فعل (أمر) وهو ما دل على طلب حدث مقترن بزمن الاستقبال (ويعرف) أي يميز عن المضارع والماضي (بدلالته) وضعا (على الطلب وقبوله ياء المخاطبة) وذلك (نحو قوم واضربي) فان كلا منهما دل على الطلب وقبل ياء المخاطبة فلا بد فيه من مجموع الامرين حتى لو دلت كلمة على الطلب ولم تقبل الياء فهي اسم فعل كنزال أو مصدر كضربا زيدا أو قبلت الياء ولم تدل على الطلب فهي فعل مضارع كتقومين ولو قال نحو قم واضرب لكان أولى لانه الذي يقبل ياء المخاطبة (ومنه) أي من فعل الامر (هات) بكسر التاء الا اذا اتصل به ضمير جماعة المذكرين فانه حينئذ يضم نحو هاتوا (و) كذا منه (تعال) بفتح اللام لا غير (على الاصح) فيهما لدلالتهما على الطلب وقبولهما ياء المخاطبة وهما مبنيان على حذف حرف العلة من آخرهما فالمحذوف من هات الياء كما في ارم ومن تعال الالف كما في اخش فان أمرت بهما مؤنثا كانا مبنيين على حذف النون نحو هاتي

وتعالي

نحو لم يقم ولا بد في أوله من احدى الزوائد الاربع وهي الهمزة والنون والياء يجمعها قولك نأيت أو أنيت أو أتين أو نأتي وانما زادوها فرقا بينه وبين الماضي وخصوا الزيادة به لانه مؤخر بالزمان عن الماضي والاصل عدم الزيادة فأخلفت التقدم وانما لم يجعل المؤلف هذه الاحرف علامة للمضارع أيضا لوجودها في أول الماضي كأكرم وتعلم ونرجس ويرنأ وانما ذكرها توطئة وتمهيدا لقوله ويضم أوله ان كان ماضيه على أربعة أحرف كدحرج وأكرم يدحرج ويكرم وفرح يفرح وقاتل يقاتل ويفتح فيما سوى ذلك نحو نصر ينصر وانطلق ينطلق واستخرج يستخرج وأمر ويعرف بدلالته على الطلب وقبوله ياء المخاطبة المؤنثة نحو قومي واضربي ومنه هات وتعال على الاصح

وتعالى بالياء فيهما اذ بناء الامر على ما يجزم به مضارعه وذهب بعضهم الى أن هات وتعال اسما فعلين للامر فهات بمعنى ناول وتعال بمعنى اقبل (و) أما (الحرف) فهو كلمة دلت على معنى فى غيرها فقط فعلامته التى امتاز بها عن أخويه علمية وهى انه (مالا يصلح معه دليل الاسم) اى واحد من علاماته (ولا دليل الفعل) أى واحد من علاماته أيضا فترك العلامة له علامة ونظير ذلك كما قال ابن مالك ج ح خ فعلامة الجيم نقطة من أسفل وعلامة الحاء نقطة من فوق وعلامة الخاء المهملة عدم النقطة قال بعضهم وانما لم يجعل له علامة وجودية كقسيميه لانه فى نفسه علامة فلو جعلت له علامة لزم الدور أو التسلسل فاذا عرضت عليك مثلا كلمة وسئلت عنها أهى اسم أو فعل أو حرف فاعرض عليها علامات الاسماء أولا فان قبلت شيأ منها فاسم والا فاعرض عليها علامات الافعال فان قبلت شيأ منها ففعل والا فاحكم بحرفيتها اذ لا مخرج عن ذلك كما دل عليه الاستقراء ثم الحرف ثلاثة أقسام لانه ان لم يختص بالاسماء ولا بالافعال لم يعمل (كهل) وانما عملت ما النافية مع انها لا تختص حملا لها على ليس وان اختص بالاسماء عمل فيها الجر كمن (وفى) أو الرفع والنصب كان وأخواتها وانما لم تعمل ألا مع اختصاصها بالاسماء لتنزلها من مدخولها منزلة الجزء ومن ثم تخطاها العامل وان اختص بالافعال عمل فيها الجزم كلما النافية (ولم) أو النصب كان

والحرف ما لا يصلح معه دليل الاسم ولا دليل الفعل كهل وفى ولم

﴿باب﴾ بيان (الاعراب والبناء)

اللذين لا يخلو آخر كل كلمة من أحدهما وبدأ ببيان الاعراب لشرفه وشرف محله فقال (الاعراب) هو مصدر أعرب يجىء لغة لمعان منها الابانة والتحسين والتغيير وهذا أنسب بالمعنى الاصطلاحى المشار اليه بقوله (تغيير أواخر الكلم) حقيقة أو حكما والكلم هنا الاسم المتمكن والفعل المضارع المجرد مما يوجب بناءه اذ لا يعرب من الكلمات سواهما وتغيير أواخره هو صيرورتها مرفوعة أو منصوبة أو غير ذلك بحسب ما يقتضيه العامل كما يرشد اليه قوله (لاختلاف العوامل الداخلة عليها) أى على الكلم لفظا أو تقديرا باختلاف التغيير الحاصل فى الآخر لغير عامل كتغيير دال قد أفلح بحركة النقل فى قراءة ورش وكالتغيير الحاصل بحركة الاتباع والتخلص من التقاء الساكنين فانه لا يسمى اعرابا لانه ناشئ عن غير عامل والمراد باختلاف العوامل تعاقبها على الاواخر واحدا بعد واحد والعوامل جمع عامل وهو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من رفع أو نصب أو جر أو جزم ثم التغيير المذكور يكون فى آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع (لفظا أو تقديرا) فالاقسام أربعة لفظى وتقديرى فى الاسم المفرد ومثل ذلك فى الفعل فاللفظى ما يظهر فى آخر الكلمة كما فى آخر زيد نحو جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد وآخر يضرب فى نحو زيد يضرب ولن يضرب ولم يضرب والتقديرى ما لا يظهر فى الآخر بل يفرض وينوى كالمنوى فى آخر

باب الاعراب والبناء

تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا